

النزاهة والمساءلة والعدالة تؤكدان تضافر جهود مؤسسات الدولة في التصدي لآفة الفساد



دعا رئيس هيئة النزاهة الاتحادية محمد علي اللامي إلى اعتماد مؤسسات الدولة سياسة إصلاحٍ شاملة تتواءم وتنسجم مع البرنامج الحكومي؛ لتحقيق تطلّعات الشعب في مكافحة الفساد وتقديم الخدمات الفضلى للمواطنين.

وذكر بيان للنزاهة تلقته وكالة "المطلع"، أن "رئيسها محمد علي اللامي، وخلال لقائه رئيس هيئة المساءلة والعدالة (باسم البدري)، لفت إلى أن الأجهزة الرقابية تعمل بالشراكة مع مؤسسات الدولة المختلفة وتحظى بدعمٍ من السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية"، لافتاً إلى "التعاون الوثيق مع رؤساء محاكم الاستئناف في بغداد والمحافظات في التصدي للفساد والصرع على أيدي الفاسدين".

وأكد اللامي بحسب البيان، أن "الهيئة تدأب على الحفاظ على استقلال الأجهزة الرقابية والعمل بحيادية تامة، والنأي عن أي أغراض أو مرامٍ سوى التقيّد بالمهام التي نصّها عليها قانونها النافذ رقم (30 لسنة 2011) المعدّل والقوانين النافذة الأخرى".

من جانبہ، نوّہ رئیس هیئۃ المساءلۃ والعدالۃ بـ"تولی اللامی رئاسۃ الہیئۃ"، عاداًً ذلک "یمثل زخماًً معنویاًً لمنتسبی الہیئۃ الذین وصفہم بأنہم "جنود النزاہۃ علی سواتر مکافحۃ الفساد"، والذین یتحقون الدعم والمساندۃ؛ للاضطلاع بمہماتہم المضنیۃ الجسیمۃ لوأد الفساد، والضرب علی أیدی کل من تسوّل لہ نفسہ التجاوز علی المال العام".